

مقدمة :

أسفرت الضغوط الاستعمارية على المغرب خلال القرن 19م، عن فرض نظام الحماية الفرنسية و الإسبانية عليه منذ سنة 1912م، وفرض نظام دولي على مدينة طنجة.

✓ فما ظروف فرض نظام الحماية على المغرب؟

✓ وما مراحل الإحتلال العسكري للتراب المغربي؟

✓ وما تجليات و أشكال الإستغلال الإستعماري و انعكاساته على المغرب؟

I. الظروف العامة لفرض الحماية و بنود معاهدة الحماية و الأجهزة الإدارية الاستعمارية:

1. ظروف فرض الحماية على المغرب:

أ. السياق التاريخي الدولي (الخارجي):

- الضغوط الاستعمارية على المغرب في إطار التنافس الإمبريالي = كالتقارب الفرنسي الإيطالي 1902 ، و الاتفاق الودي الفرنسي الإنجليزي سنة 1904م، أزمة طنجة 1905 ، و مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م، وتسوية 1911 مابين ألمانيا و فرنسا .

- احتلال فرنسا لمدينة الدار البيضاء و وجدة سنة 1907

- وسعت إسبانيا نفوذها في شمال المغرب سنة 1909

- احتلال فرنسا لمدينتي الرباط و فاس سنة 1911.

- السيطرة الفرنسية و الإسبانية على المغرب بدعوى عجزه عن تسديد الديون، إضافة على مساعدته لإنجاز الإصلاحات

- الاتفاق مع إسبانيا سنة 1912 لتحديد مناطق احتلال الدولتين بالمغرب.

ب. السياق التاريخي الداخلي:

- سياسيا: ضعف السلطة المركزية (فترة حكم السلطان مولاي عبد العزيز)، التي واجهت ثورات و تمردات داخلية كثورة بوحمار و ثورة الريسوني ، مع توالي السلاطين الضعفاء على الحكم في وقت قصير (بيعة المولى عبد الحفيظ بيعة مشروطة).

- اقتصاديا: تزايد حجم القروض الأجنبية، و إقبال كاهل الفلاحين بالضرائب غير الشرعية.. كضرب الترتيب و ضريبة المكوس..

- اجتماعيا : انتشار الجراد و حدوث المجاعات و تزايد الفقر، وكثرة الأمراض و الأوبئة....

= استغلت فرنسا هذا الوضع و أرغمت السلطان مولاي عبد الحفيظ على التوقيع على معاهدة الحماية يوم 30 مارس 1912 بفاس. (تعريف نظام الحماية).

2. بنود معاهدة الحماية المفروضة على المغرب : (المورد ص 93)

وقع السلطان المولى عبد الحفيظ و السفير الفرنسي رينو في 30 مارس 1912 على معاهدة الحماية و التي نصت:

- تأسيس نظام جديد بالمغرب يتضمن إصلاحات شاملة و نافعة حسب المنظور الفرنسي.

- احترام المؤسسة السلطانية الشريفة و المقومات الدينية الإسلامية للمغرب.

- تنظيم حكومة مخزنية محلية.

- التفاوض بين إسبانيا وفرنسا حول مصالح البلدين في المغرب .

- احتلال المغرب عسكريا لضمان الأمن و الهدوء في البلاد.

= ورغم أن مفهوم الحماية يحفظ نظريا على استقلال المغرب تحت سيادة السلطان فإن الواقع العملي يعطي السلطة الحقيقية لمؤسسة الإقامة العامة . وكان أول مقيم عام عينته الإدارة الفرنسية بالمغرب هو الجنرال ليوطي.

3. مراحل الإحتلال العسكري للأوربي للمغرب و الإستغلال الإداري لمناطق نفوذهم : (الخريطة ص 94 المورد):

أ. مر الإحتلال العسكري للأوربي للمغرب بعدة مراحل:

- قبل 1912 احتلت فرنسا المغرب الشرقي و المناطق الممتدة من الدار البيضاء إلى فاس . في حين استولت إسبانيا على سيدي إفني وبعض أجزاء الريف.

- في الفترة 1914_1912: سيطرت فرنسا على السهول و الهضاب الأطلنتية.

- في الفترة 1914_1920: غزت فرنسا الأطلس المتوسط و الأطلس الكبير.

- في الفترة 1921_1926: استكملت إسبانيا احتلالها للمنطقة الشمالية.

- في الفترة 1931_1934: استكملت فرنسا و إسبانيا السيطرة على المناطق الصحراوية.

ب. كرسست الأجهزة الإدارية و السياسية بالمغرب في عهد الحماية (1912_1956) الإستغلال الإداري:

❖ قسم المغرب إلى ثلاث مناطق نفوذ أجنبي: منطقة النفوذ الدولي في طنجة ، ومنطقة النفوذ الإسباني في أقصى الشمال و الساقية الحمراء و وادي الذهب و طرفاية و إفني، ومنطقة النفوذ الفرنسي في باقي التراب الوطني. (ص 111 الوثيقة 36 مقرر المنار).

❖ تميز التنظيم الإداري في منطقة النفوذ الفرنسي بما يلي :

- على المستوى المركزي : وجود إدارة استعمارية يرأسها المقيم العام الفرنسي الذي كان يصدر القوانين باسم السلطان المغربي، ويشرف على الشؤون الإدارية و الدبلوماسية و العسكرية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

تقابلها إدارة مغربية يرأسها السلطان ، و التي ضمت الصدر الأعظم، ووزيري الأوقاف و العدل، و الباشوات بالمدن، و القياد بالقبائل، يعملون على جمع الضرائب.

-على المستوى الجهوي: قسمت منطقة النفوذ الفرنسية الى 7 أقاليم (مناطق مدنية " كالدار البيضاء، الرباط، وجدة") و (مناطق عسكرية " فاس مراكش مكناس أكادير") . يحكم كل منها موظف فرنسي الذي كان يستعين بأجهزة مختلفة منها المجلس الاستشاري الجهوي.

-على المستوى المحلي: قسم كل إقليم الى دوائر قروية أو حضرية يرأس كل منها موظف مغربي يعرف بالقائد أو الباشا.

❖ **تميز التنظيم الإداري في منطقة النفوذ الإسباني بما يلي :**

مركزيا: كان على رأسها المندوب السامي الإسباني و هو ممثل الحكومة الإسبانية و يتمتع بصلاحيات واسعة ، وتساعده عدة نيابات وهي وزارات الثقافة و التعليم و الأشغال العمومية .

أما جهويا و محليا: فتضم الإدارة المراقب المدني و مصلحة إدارية و تقنية و مصلحة عسكرية والباشا و القائد.

يقابله جهاز إداري مخزني يرأسه خليفة السلطان و هو ممثل السلطان في منطقة الحماية الإسبانية ، لكن سلطاته محدودة و يصدر القوانين، ويساعده الصدر الأعظم ووزير المالية و وزير العدل ووزير الأحباس و القاضي و الباشا و القائد.

❖ **أجهزة إدارية بمنطقة طنجة الدولية :**

- إقرار نظاما دوليا خاص لمدينة طنجة سنة 1923 م

- إقرار مجلس تشريعي يتمتع بتفويض من السلطان مزود بالسلطة التشريعية و التنظيمية

- لجنة مراقبة مؤلفة من قناصل الدول الموقعة على مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906.

-سلطة تنفيذية يمثلها مدير يكون في الوقت نفسه حاكم للمدينة .

4_ تحول نظام الحماية من المراقبة الى الحكم المباشر.

بعد رحيل ليوطي عن المغرب سنة 1925، حول نظام الحماية الى حكم مباشر حيث انفردت الادارة الفرنسية باتخاذ القرارات دون الرجوع الى السلطان الذي حصرت دوره في الإمضاء على الظهائر.

و بتالي أصبحت السلطة بالمغرب مقسمة الى سلطتين: سلطة فعلية بيد المقيم العام، وسلطة شكلية ورمزية بيد سلطان المغرب.

II.آليات و مظاهر الاستغلال الإقتصادي الإستعماري و انعكاساته:

1- آليات (وسائل) الاستغلال الاستعماري للمغرب في عهد الحماية:

آليات عسكرية: من خلال التوغل العسكري في التراب المغربي، و نهج سياسة الأرض المحروقة وحصار و تجويع و تدمير القرى، بكل الوسائل العسكرية المتاحة، بالإضافة لى الاستمالة ببعض الخوالة كالقائد (لكلاوي، و المتوكي).

آليات عقارية: تمثلت في نزع ملكية أراضي المغاربة الخصبة عن طريق الاستعمار الخاص والاستعمار الرسمي بشتى الوسائل.

آليات سياسية: تتمثل في توزيع معاهدة الحماية سنة 1912، و نهج سياسة الأعيان من خلال استمالة كبار القواد و القبائل و البشوات و تكليفهم للسيطرة على مناطقهم.

آليات ثقافية تعليمية: من خلال تكوين المغاربة طبقا لمبادئ السياسة الاستعمارية.

آليات تجهيزية: من خلال إنشاء بنيات تحتية و تجهيزية (كالطرق و الموانئ و السكك الحديدية و المطارات...).

آليات اقتصادية: تم منح جموعة من الامتيازات للفرنسيين من أبرزها إنشاء الشركات بالمغرب و منحهم التسهيلات في ذلك لتحكم في الصناعة و التجارة و الفلاحة.

آليات بشرية: من خلال تشجيع الاستيطان بالمغرب، و هجرة الأوربيين نحو المغرب.

== ساهمت هذه الآليات في تثبيت الاستعمار الأجنبي بالمغرب.

2- مظاهر الاستغلال الاستعماري للمغرب في عهد الحماية:

أ- مظاهر الاستغلال الفلاحي: الإستلاء على الأراضي الفلاحية الخصبة من خلال إصدار العديد من القوانين و الظهائر، حيث سيطر الفرنسيون على أزيد من مليون هكتار من الأراضي الخصبة التي تم استغلالها في الفلاحة الرأسمالية.

ب- مظاهر الاستغلال الصناعي: احتكار الفرنسيين للقطاع الصناعي و إنشاء صناعات استهلاكية و استخراجية عن طريق شركات استعمارية التي احتكرت مختلف الثروات المعدنية و الطاقة، و تبعتها للصناعة الرأسمالية، و قد شكل مصدرا مهما للربح.

ج- مظاهر الاستغلال التجاري: قامت الشركات الأجنبية و خصوصا الفرنسية و الإسبانية باحتكار التجارة الداخلية من خلال تجميع المواد الفلاحية و الصناعية، و تصديرها إلى الخارج، و حقق الميزان التجاري عجزا كبيرا لصالح فرنسا و إسبانيا. و اغراق السوق الوطنية بالمنتجات الصناعية الأوروبية.

تم إدماج الاقتصاد المغربي ضمن السوق التجارية الرأسمالية العالمية.

د- مظاهر الاستغلال اجتماعيا: تم استبعاد المغاربة و فرض الضرائب عليهم و إستغلالهم في الأعمال اشاقة خاصة في الأعمال المنجمية و شق الطرق و سكك الحديدية مع طول ساعات العمل بأجور هزيلة

3. آثار الاستغلال الاستعماري على الاقتصاد و المجتمع المغربيين:

أ _ الآثار الاقتصادية للاستغلال الاستعماري للمغرب في عهد الحماية:

تدهور أوضاع القرى المغربية و استلاء الفرنسيين على أجود الأراضي الزراعية و إنشاء منشآت اقتصادية لأهداف استعمارية كالبنيات التحتية، و المصانع و الشركات، و السيطرة على كل ثروات البلاد، و إدماج الاقتصاد المغربي ضمن المنظومة الاقتصادية الرأسمالية.

ب- الآثار الاجتماعية:

✓ **في الوداي:** استلاء الفرنسيين على أزيد من مليون هكتار من الأراضي الخصبة و طرد الفلاحين من أراضيهم، حيث هاجرت فئة من الفلاحين نحو المدن، و قضاء الفلاحة التسويقية على الفلاحة المعيشية.

✓ **في المدن:** تضرر الحرفيين المغاربة و إفلاسهم نتيجة منافسة البضائع المصنعة، و إفلاس و تضرر التجار المغاربة نتيجة سياسة الاحتكار و ارتفاع الضرائب و منافسة التجار الأجانب، بالإضافة إلى ظهور نواة طبقة عاملة عانت من مختلف أشكال الاستغلال و التعسف خصوصا عندما كانت تحتج للمطالبة بحقوقها، ثم تدهور الوضعية الاجتماعية لسكان المدن.

إفلاس الحرفيين والتجار وسوء وضعية العمال نتيجة سياسة الاستغلال الاستعماري.

خاتمة:

أدى تزايد حدة الاستغلال الاستعماري إلى قيام المقاومة مسلحة و بداية نمو الوعي القومي الوطني الرفض للاستعمار الأجنبي للمغرب

مصطلحات:

سياسة الأرض المحروقة هي إستراتيجية عسكرية أو طريقة عمليات يتم فيها «إحراق» أي شيء قد يستفيد منه العدو عند التقدم أو التراجع في منطقة ما.

السياسة الأهلية: هي سياسة أقرتها الحماية الفرنسية تجاه المغاربة في البوادي و المدن عن طريق تشديد الرقابة الأمنية و تنظيم الاستغلال الاقتصادي للبلاد.

البيعة المشروطة : بيعة السلطان المولى عبد الحفيظ بعد عزل المولى عبد العزيز، ومن شروطها رفض بنود مؤتمر الجزيرة الخضراء، وتحرير المناطق المحتلة .

+ مصطلحات الاطار المرجعي ؟